وزارة التعليم العالى
المعهد العالى للحاسب الالى وادارة الاعمال
الزرقا – دمياط

مشروع تخرج بعنوان :

الأزمات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على معدلات التضخم في مصر

مشروع تخرج كأحدى متطلبات الحصول على بكالوريوس نظم المعلومات الإدارية

فريق العمل

احمد طه الداودى طه ندا	عادل عصام ابراهيم ابراهيم عوض سليمان
احمد نصر رمضان محمد سالم	عبد الرحمن احمد رجب ابو المعاطي سيد
اسلام هانى حمدى خميسى	عبد الرحمن حامد محمد حامد ابو على
السيد عرفات السيد عبد الكريم	على محمد محمد صادق ابو النجا
حسام عبد الحميد عبد الحميد محمد الردينى	يوسف محمد محمد عبد الفتاح مصطفى

المشرف على المشروع
الدكتور/ مُحَمَّد البلتاجي
مدرس التشريعات الاقتصادية والمالية

عميد المعهد
أ.د / عبد الله على بدر

٢٠٢٤

(اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَراتِ رِزْقاً لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهارَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ ﴿٣٣﴾ وَآتاكُمْ مِنْ كُلِّ ما سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللهِ لا تُحْصُوها إِنَّ الْإِنْسانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ)

سورة إبراهيم:الآيات ٣٢ – ٣٤

شكر وإهداء

<u>للدكتور:</u> عماد الدين محمود عيد

رئيس مجلس ادارة المعهد العالى للحاسب الالى وادارة الاعمال الزرقا دمياط

<u>للأستاذ الدكتور :</u>عبد الله على بدر

عميد المعهد العالى للحاسب الالى وادارة الاعمال الزرقا– دمياط

<u>للدكتور:</u> مُحَمَّد البلتاجي

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالى للحاسب الالى وادارة الاعمال الزرقا– دمياط

والمشرف على المشروع

تتقدم طلبة المشروع بخالص الشكر والتقدير لتعاونكم معنا ولكل من اسهم لإخراج هذا العمل المتواضع بالشكل المطلوب

الإطار العام للبحث

مقدمة :

يعد التضخم المنخفض عاملاً أساسيًا لاستقرار الاقتصاد الكلي كما يتضح من تجارب العديد من البلدان، نظرًا لأن التضخم المرتفع يؤدي إلى انخفاض المدخرات المحلية بسبب أسعار الفائدة الحقيقية السلبية للغاية، وانخفاض تراكم رأس المال بسبب زيادة عدم اليقين، والتقدير الحقيقي لسعر الصرف مما يعكس فروق التضخم المتزايدة، في حين أنه من المهم للبنك المركزي أن يبقي التضخم منخفضًا ومستقرًا، يجب أن يكون البنك على دراية بمدى تشديد الشروط النقدية اللازمة لذلك.

هذه المعلومات حاسمة عندما يواجه الاقتصاد ضغوط تضخمية قوية أو يكون في حالة تضخم مرتفع يضر بشكل عام استقرار الاقتصاد الكلي بشكل رئيسي.

أهمية البحث:

١. مصر واجهت تضخمًا مزدوجًا على مدى عامين وتسبب ارتفاع التضخم في ارتفاع حقيقي سريع للجنيه المصري بنحو ٤٠ في المائة إلى المستوى قبل الانخفاض الكبير في قيمة العملة في أوائل عام٢٠٠٣ ، وفي عام ٢٠١٦ ارتفعت معدلات التضخم مع إجراءات البنك المركزي بتعويم سعر الصرف، ويعد التضخم المرتفع مكلف للاقتصاد ، مع آثاره على كل من الدخل والثروة، حيث يحصر الدخل الحقيقي لمقدمي الدخل الثابت ، وخاصة موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين، ويعيد التضخم غير المتوقع توزيع الثروة من الدائنين إلى المدينين، ويضعف التضخم من الكفاءة الاقتصادية لأنه يشوه إشارات الأسعار بجعل من الصعب التمييز بين التغيرات في الأسعار النسبية والتغيرات في مستوى الأسعار العام ، يمكن أن يؤدي التضخم أيضًا إلى سوء تخصيص الموارد.

٢. في ظل التغيرات التي تعرض لها نظام الصرف في مصر وتعويم العملة للتحول من نظام الصرف الثابت إلي أنظمة الصرف المعومة أو المرنة، وما وشهده الاقتصاد في الفترة الأخيرة من ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم عقب هذه الإجراءات المتعلقة بتعويم الجنية، كشف انا عن وجود علاقة قوية بين التضخم وسعر الصرف، حيث تكمن أهمية هذا البحث في توضيح نقطة الالتقاء لفهم وتفسير هذه العلاقة، نأمل من خلالها الإضافة إلى كتب المعرفة الخاصة بظاهرة التضخم .

- **فرضيات البحث :**

١. انخفاض قيمة العملة يؤدي إلي ارتفاع معدلات التضخم.
٢. العلاقة بين التضخم وسعر الصرف علاقة متبادلة تأثير وتأثر.

- **أهداف البحث :**

١. التحقق من صحة فرضيات البحث .
٢. الإجابة علي التساؤل الرئيسي لهذا البحث حول طبيعة العلاقة بين التضخم وسعر الصرف.
٣. محاولة دراسة وتوضيح الإطار النظري لكلاً من التضخم وسعر الصرف.
٤. تحليل الارتباط بين المتغيرات وتقديم عدة آليات لتحقيق الاستغلال الأمثل لتأثير بينهم.

- **منهجية البحث :**

نظراً لطبيعة الدراسة وحاجتنا إلي دراسة تفاصيل الظاهرة علي مدار سنوات مضت وأحداث في عقود سابقة، فسوف نستخدم المنهج التاريخي الوصفي فهو الأنسب للدراسة للوصول إلي تفسيرات منطقية للعلاقة والارتباط بين المتغيرات لتحديد نتائج دقيقة للدراسة إذ يعتمد المنهج الوصفي علي الواقعية وهذا ما يمكننا من تقديم حلول وآليات واقعية تعمل في واقع بيئة الاقتصاد، هذا بالإضافة إلي الاعتماد على المنهج القياسي لدراسة العلاقة الرقمية بين التضخم وسعر الصرف.

تساؤلات البحث :

إن من بين المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العالمي هي ظاهرة التضخم والتي كانت ولازالت محل دراسة واهتمام لدى الكثير من مفكرين والاقتصاديين لذلك حاولنا من خلال دراستنا التعرف على الإطار النظرى للتضخم وما يتضمنه من تعريف التضخم وأنواعه ، أيضا ماهى أسباب ظاهرة التضخم وهل يمكن الحد من التضخم ، ولو كان ذلك ممكنا فما هى الكيفية التى يمكن معها معالجة تلك الظاهرة.

أيضا ما هو سعر الصرف وماهى علاقته بالتضخم ؟

كل هذا سنناقشه فى البحث ونعرضه من خلال **خطة البحث** الأتيه:

المبحث الأول : الاطار النظري للتضخم

المطلب الأول : ماهية التضخم.

المطلب الثانى : أنواع التضخم.

المبحث الثانى : أسباب حدوث ظاهرة التضخم واستراتيجية معالجته.

المطلب الأول : أسباب حدوث ظاهرة التضخم.

المطلب الثانى : أساليب معالجة التضخم.

المبحث الثالث : سعر الصرف.

المطلب الأول : ماهية سعر الصرف.

المطلب الثانى : علاقة سعر الصرف بالتضخم.

الخاتمة.

المبحث الاول : الاطار النظري للبحث

قد تكون كلمة (التضخم) من أكثر الكلمات شيوعا في علم الاقتصاد لكن التضخم أغرق بلدانا في غياهب فترات طويلة من عدم الاستقرار.

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، غير أن الأسباب التي ينتج عنها التضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان.

المطلب الأول : ماهية التضخم

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي أولاها و يوليها الفكر الاقتصادي المعاصر لمشكلة التضخم، فانه لا يبدو أن هناك اجماعا من جانب الاقتصاديين على تعريف معين لهذا الاصطلاح) هاشم،١٩٦٩ م(، فهو اصطلاح يصعب تفسيره.

تختلف التعاريف الخاصة بالتضخم باختلاف أسبابه كونه ظاهرة ديناميكية متعددة الأبعاد قد تنجم عن الزيادة في كمية النقد المتداولة دون أن يقابلها عرض سلعي فيرتفع المستوى العام للأسعار أو عن الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا يرافقه زيادة في الإنتاج أو قد يرجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من أجور و مواد خام.

ومن بين التعاريف الأكثر شيوعا ربط التضخم بالارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة.

كما عرفه البعض بأنه" **عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد.**

ويمكننا القول أن تعدد التعاريف حول التضخم يدل على أنه **ظاهرة اقتصادية متشعبة الجوانب تختلف أسبابها حسب خصوصية و طبيعة اقتصاد كل بلد.**

وبعد استعراض التعريفات المختلفة التضخم، نجد أن التعريف المقبول لدى معظم الاقتصاديين بالرغم من تحفظات بعضهم عليه هو **الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار** .

والتضخم الاقتصادي هو من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يُستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

١. الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
٢. تضخم الدخل النقدي أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
٣. ارتفاع التكاليف.
٤. الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي وقت واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما أنّه من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح، ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية.

وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها "التضخم" هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعضاً إلى حد ما، وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم التضخم.

ويميز اصطلاح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها وبذلك تتكون مجموعة من الاصطلاحات وتشمل:

١. تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار.
٢. تضخم الدخل :أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.
٣. تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف.
٤. التضخم النقدي: أي الإفراط في إصدار العملة النقدية.
٥. تضخم الائتمان المصرفي: أي التضخم في الائتمان.

يرى بعض الكتّاب أنه عندما يستخدم تعبير "التضخم" دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم.

كما يمكن تعريف التضخم بأنه **الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما عبر الزمن.** ومن هنا يمكن ملاحظة أن:

١. المستوى العام للأسعار هو متوسط أسعار السلع والخدمات المستهلكة في الاقتصاد خلال سنة معينة. ويتم استخدام رقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات باستخدام أسعار المستهلكين أو أسعار المنتجين.
٢. التضخم عبارة عن ارتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار وبالتالي فإن الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخماً. ويجب ملاحظة أن التضخم يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد (كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها في حدود الدخل المتاح حيث أن التضخم يمثل ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات) .

من أبرز سمات ظاهرة التضخم:

- أنها نتاج لعوامل اقتصادية متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها، فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد.
- ناتجة عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح والأجور وتكاليف المنتج) من ناحية أخرى.
- انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بـ"انخفاض القوة الشرائية."

أهمية تحديد نسبة التضخم:

تستخدم البيانات التى تصدرها مؤشر أسعار المستهلك أو التضخم في عدة نواحي من قبل الحكومات والشركات، وتلعب دورا هاما في تحديد السياسات النقدية

والمالية والاقتصادية للحكومات.

وذلك لأن معظم البنوك المركزية تستخدم التضخم لتحديد أسعار الفائدة وعادة ما يكون هناك نسبة تضخم مستهدفة من قبل البنوك المركزية، أغلب البنوك المركزية المتقدمة تتبع هذه الخطوة في محاولة لتحكم بالقوة الشرائية لعملاتها.

المطلب الثانى : أنواع التضخم

إن تعدد المعايير التي استخدمت في تحديد أنواع التضخم اظهرت الاختلاف في آراء الاقتصاديين حول مفهوم التضخم، و فيما يلي سنذكر أهم أنواع التضخم و المعايير التي استند عليها الاقتصاديين في تحديد هذه الأنواع.

أولا : أنواع التضخم من حيث قوته:

-التضخم الجامح:

و هو أخطر أنواع التضخم، و فيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا، و تتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة و ذات قيمة تافهة جدا ويعتبر اشد انواع التضخم اثارا و ضررا على الاقتصاد القومي و الأمثلة على هذا التضخم كثيرة منها

التضخم في بوليفيا عام١٩٨٥ ، حيث كانت تغطي نفقاتها بالإصدار النقدي غير المدروس مما أدى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير.

-التضخم الزاحف:

ويعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار، ولكنها تكون بمستوى أقل في ارتفاعها مقارنة بالتضخم الجامح وتكون الآثار الناجمة عنه اقل خطورة على الاقتصاد الوطني.

ومن أهم أسباب حدوثه) الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم.

ثانيا : أنواع التضخم من حيث تحكم الدولة به.

-التضخم المكبوت(المقيد)

التضخم المقيد أو المكبوت هو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار منخفضة بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاع انفجاري في الأسعار في مرحلة لاحقة . ويحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات.

_التضخم الطليق:

يتم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة و تتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات.

ثالثا : أنواع التضخم من حيث المصدر.

– التضخم بسبب الطلب:

وهو زيادة الطلب الكلي على السلع و المنتجات عن نسبة المعروض منها محددة بثمن معين ثابت، بحيث ينتج عن هذا الخلل في التوازن ما بين العرض و الطلب ارتفاع عام في المستوى العام للأسعار.

–التضخم المشترك:

وينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع حجم النقود المتداولة ارتفاع السيولة لدى الأفراد مع بقاء حجم السلع و الخدمات المنتجة ثابتة مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مع بقاء العرض الكلي ثابت.

–التضخم المستورد:

ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب تأثير العوامل الخارجية في تشكيل المستوى العام للأسعار المحلية، ويعرف على انه الارتفاع المستمر والمتسارع في اسعار السلع والخدمات النهائية من الخارج مما ينعكس على أسعار بيعها في الاسواق المحلية، أي تستورد الدول النامية منها هذا التضخم كما هو موجود في الخارج ويظهر هذا النوع بوضوح في الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصادات الأخرى.

–التضخم الهيكلي أو البنائي:

وتم تعريف التضخم الهيكلي على أنه عنصر من عناصر التضخم الذي ترجع اصوله الي عيوب هيكلية في قرارات النظام الاقتصادي وكذلك الخصائص الدائمة للسياسات الاقتصادية.

جدول (١) أنواع التضخم :

نوع التضخم	الوصف
التضخم الزاحف	يسمى أيضا التضخم المعتدل ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة ٣% سنويا أو أقل. وفقا للاحتياطي الفيدرالي عندما تزيد الأسعار بنسبة ٢% أو أقل فإنها تحقق النمو الاقتصادي حيث يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم الآن في محاولة للتغلب على ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز الطلب، ولهذا السبب يحدد الاحتياطي الفيدرالي معدل التضخم المستهدف عند ٢%.
التضخم المتسارع	يحدث هذا النوع من التضخم القوي عندما تنمو الأسعار بنسبة تتراوح بين ٣-١٠٪ سنويا. يضر الاقتصاد عن طريق زيادة النمو الاقتصادي بسرعة كبيرة. يبدأ المستهلكون في شراء أكثر مما يحتاجون فقط لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يدفع الطلب إلى مستويات لا يستطيع الموردون مواكبتها والأهم من ذلك لا يمكن للأجور أيضا مواكبتها. نتيجة لذلك، ترتفع أسعار السلع والخدمات بعيدا عن متناول معظم الناس.
التضخم الجامح	يتمثل في ارتفاع التضخم إلى ١٠% أو أكثر، مما يثير فوضى في الاقتصاد. يفقد المال قيمته بسرعة بحيث لا يستطيع دخل العمال والموظفين مواكبة ارتفاع الأسعار. يتجنب المستثمرون الأجانب البلد الذي يعاني من هذا النوع مما يقلل من تدفقات رأس المال . يصبح الاقتصاد غير مستقر وتفقد الحكومة مصداقيتها.
التضخم المفرط	يتميز هذا النوع بارتفاع الأسعار بأكثر من ٥٠% في الشهر. من النادر حدوثه حيث لم يحدث إلا عندما قامت الحكومات بطباعة الأموال لدفع تكاليف الحروب. شهدت ألمانيا التضخم المفرط في عشرينيات القرن الماضي، وزيمبابوي في العقد الأول من القرن الحالي، والولايات المتحدة خلال الحرب الأهلية في منتصف القرن التاسع عشر.

الركود التضخمي	يظهر هذا النوع في ظل ركود النمو الاقتصادي وارتفاع الأسعار في نفس الوقت. حدث هذا النوع في سبعينيات القرن الماضي عندما تخلت الولايات المتحدة عن معيار الذهب مما تسبب في تراجع الدولار وارتفاع سعر الذهب. ولم ينته هذا التضخم حتى رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة حتى وصلت إلى ٢٠% في بداية الثمانينيات ضمن محاولاته لكبح ارتفاع التضخم.
التضخم الأساسي	يقيس التضخم الأساسي ارتفاع أسعار جميع السلع والخدمات باستثناء الغذاء والطاقة وذلك لأن أسعارها تميل إلى التقلب بشكل كبير بسبب عوامل موسمية متعددة. يستخدم الاحتياطي الفيدرالي معدل التضخم الأساسي في تحديد سياسته النقدية حتى يتلافى تعديلها كثيرا بسب العوامل الموسمية المتغيرة.
انكماش الأسعار	الانكماش هو عكس التضخم ويحدث عندما تنخفض الأسعار بشكل مستمر. عانى سوق الإسكان في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦ من الانكماش حيث تراجعت أسعار المنازل مما تسبب في خسائر كبيرة لأولئك الذين اشتروا منازلهم في عام ٢٠٠٥. كان الاحتياطي الفيدرالي قلقا بشأن الانكماش خلال فترة الركود الاقتصادي التي تبعت الأزمة المالية العالمية وذلك لأن الانكماش يمكن أن يحول الركود إلى كساد اقتصادي . خلال الكساد الكبير في عام ١٩٢٩، انخفضت الأسعار بنسبة ١٠% سنويا وبمجرد أن يبدأ الانكماش فإنه من الصعب إيقافه مثل التضخم.
تضخم الأجور	يشير هذا النوع إلى ارتفاع أجور العمال بوتيرة أسرع من ارتفاع التكاليف المعيشية. يحدث هذا النوع في ثلاث حالات، الأولى عندما يكون هناك نقص في العمال،

	والثانية عندما تتفاوض النقابات العمالية على رفع الأجور لمستوى أعلى من أي وقت مضى، والثالثة عندما يتحكم العمال بفعالية في أجورهم الخاصة. يحدث نقص في العمالة عندما تقل البطالة عن ٤%، وتفاوضت نقابات العمال في الولايات المتحدة على أجور أعلى من أي وقت مضى لعمال السيارات في التسعينيات. يتحكم الرؤساء التنفيذيون بفعالية في أجورهم الخاصة من خلال العمل في العديد من مجالس إدارة الشركات وخاصة شركاتهم الخاصة. لأن الأجور من ضمن عناصر التكاليف فإن ارتفاعها يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الشركات.
تضخم الأصول	تحدث فقاعة الأصول أو تضخم الأصول في فئة واحدة من الأصول مثل السكن والنفط والذهب. كثيرا ما تغفل البنوك المركزية وغيرها من مراقبي التضخم عن هذا النوع عندما يكون المعدل الإجمالي للتضخم منخفضا. أظهرت أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة والأزمة المالية العالمية التي تبعتها مدى الضرر الذي قد يتسبب به هذا النوع.
تضخم أسعار البنزين	ترتفع أسعار البنزين عادة في موسم الربيع وقبل موسم القيادة في الولايات المتحدة خلال عطلة الصيف. أدت حالة عدم اليقين السياسي في البلدان المصدرة للنفط إلى ارتفاع أسعار البنزين في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وبلغت الأسعار مستوى قياسيا عند ٤.١٧ دولار للجالون في يوليو/تموز ٢٠٠٨. الواقع أن النفط يساهم بحوالي ٧٢% من أسعار البنزين والباقي يرجع إلى تكاليف الشحن والضرائب.

تضخم أسعار النفط	سجلت أسعار النفط الخام أعلى مستوى لها على الإطلاق عند ١٤٣.٦٨ دولار للبرميل في يوليو/تموز ٢٠٠٨. يتم تحديد أسعار النفط من قبل تجار السلع ويشمل ذلك المضاربين والشركات التي تقوم بالتحوط ضد المخاطر. يرفع التجار أسعار النفط في حالتين، الأولى إذا كانوا يعتقدون أن هناك تهديدات قد تؤثر على العرض، والثانية إذا رأوا زيادة في الطلب.
تضخم أسعار الأغذية	ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٦.٨% في عام ٢٠٠٨، مما تسبب في احتجاجات في الهند وغيرها من الأسواق الناشئة. ارتفعت الأسعار مرة أخرى في عام ٢٠١١ بنسبة ٤.٨%، ويؤدي تضخم أسعار الأغذية عادة إلى احتجاجات ناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء فوق متناول معظم المواطنين.
تضخم أسعار الذهب	حدثت فقاعة أصول عندما وصلت أسعار الذهب إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند ١٨٩٥ دولارا للأونصة في ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١١. على الرغم من أن العديد من الاقتصاديين لا يعتبرون ارتفاع أسعار الذهب نوعا من التضخم، إلا أنه كذلك حيث ترتفع الأسعار دون تغيير في العرض أو الطلب لأن المستثمرين يقبلون على الذهب لأنه ملاذ آمن. في أغسطس/آب ٢٠١١ أظهر تقرير الوظائف الأمريكية عدم حدوث أي تحسن في سوق العمل على الإطلاق، ومع أزمة ديون منطقة اليورو، هيمنت حالة عدم اليقين الاقتصادي على العالم وأدت إلى ارتفاع أسعار الذهب. يتم اقتناء الذهب للتحوط ضد التضخم وأيضا الانكماش.

المبحث الثاني

أسباب حدوث ظاهرة التضخم واستراتيجية معالجته

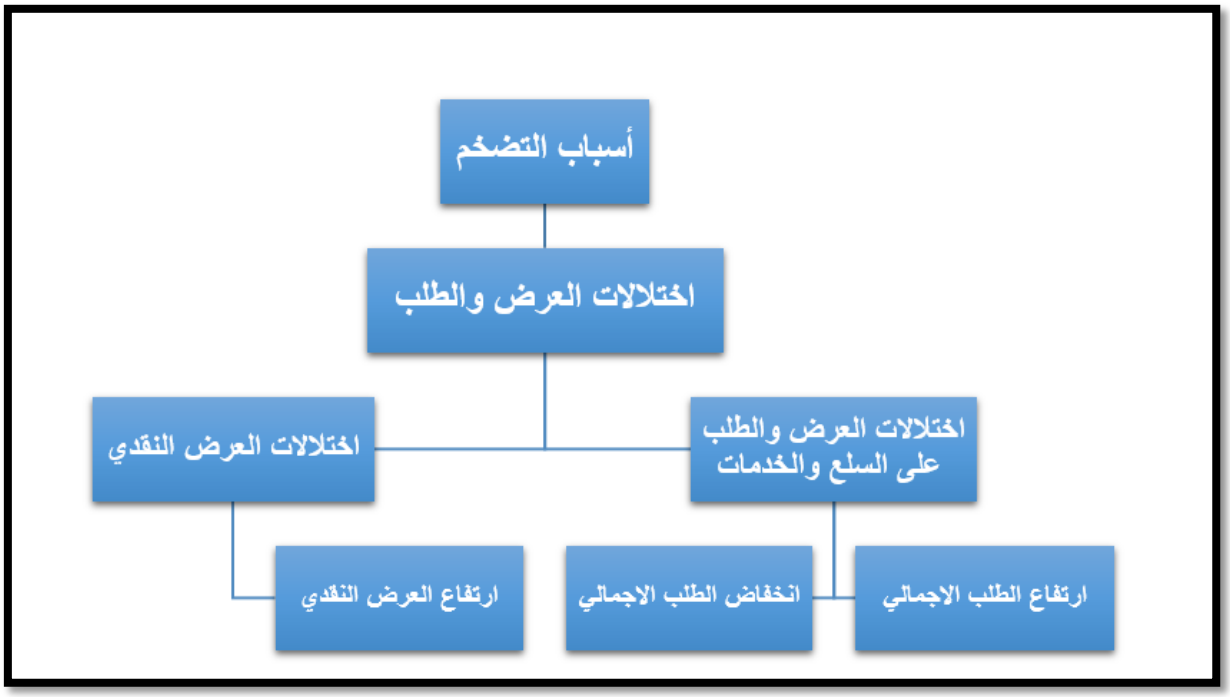

شكل رقم (١) : أسباب التضخم

المطلب الأول : أسباب حدوث ظاهرة التضخم

١- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب:

يوجد عدة عوامل تشجع وتحفز الطلب الكلي نحو الارتفاع وهي التي تدفع الأفراد والمشاريع لزيادة الإنفاق الكلي ومنه ارتفاع الأسعار ومن أهمها نذكر:

أ -زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:

تعتبر زيادة الإنفاق عن الاستخدام الكامل من العوامل التي تعكس زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى من التشغيل ويكون التضخم كنتيجة لتلك الزيادة لأن زيادة الإنفاق الكلي لم يقابلها زيادة في السلع المعروضة وبالتالي فإن حجم الانفاق الكلي يعتبر سبب من اسباب التضخم.

ب–التوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك:

أن قيام البنوك التجارية بالتوسع في منح القروض والاعتمادات إلى المستثمرين يعتبر من بين العوامل الرئيسية في ضخ المبالغ المالية الكبيرة في الأسواق ويحصل ذلك عندما ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج وذلك عن طريق تخفيض سعر الفائدة وبالتالي جذب رجال الأعمال إلى الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار معلنا عن ظاهرة تضخمية سببها الأول الائتمان التي فتحتها البنوك للمستثمرين.

ج –العجز في الميزانية:

المقصود من إحداث عجز في الميزانية هو الزيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة حيث أن عجز الميزانية طريقة تلجأ اليها الحكومات وهي تعلم آثارها السلبية إلا أنها تفرض أن ذلك يؤدي إلى ازدهار الحركة الاقتصادية وحلول رواج وبإمكانها تنفيذ كل برامجها وهذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل، لكن في حالة التشغيل الكامل عندما تكون جميع العناصر الإنتاجية مشغلة فإن النفقات تكون هي السبب في ارتفاع الأسعار لعدم التوازن بين العرض السلعي و الانفاق العام.

– ٢التوقعات والأوضاع النفسية:

تعتبر العوامل النفسية أكثر من العوامل الاقتصادية في ارتفاع الطلب الكلي الفعال في ظهور التضخم وخاصة في فترات الحروب تلعب الحالات النفسية للأفراد دورا كبيرا حيث يكون أثرها فعالا لأن كل الظروف مهيأة الاستقبال التنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا.

– ٣العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض:

إن إخلال التوازن بسبب الطلب الكلي والعرض الكلي ليس بالضرورة راجع إلى وجود فائض في الطلب وإنما قد يرجع إلى انخفاض في المعروض من المنتجات والسلع مع بقاء مستوى الطلب الكلي الفعلي سائدة لأن الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعلي وذلك راجع **لبعض الأسباب** نذكر منها:

*الوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل.

*عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

*النقص في رأس المال العيني.

أهم أسباب ظهور التضخم الاقتصادي :

يُعدّ التضخم من الظواهر الاقتصاديّة التي تُسببها مجموعة من الأسباب، ومن أهمّها:

١. **ظهور زيادة بالطلب الكليّ:** حيث تُفسر النظريّات المُعاصرة للتضخم ظهور فرط في الطلب على الخدمات والمنتجات؛ بمعنى زيادة الطلب على العرض، فتُحدد أسعار المنتجات عند ظهور تعادل بين الطلب والعرض، وعندما يظهر فرط بالطلب لسبب معين مع استمرار العرض على طبيعته عندها ترتفع أسعار هذه المنتجات.

٢. **ظهور انخفاض بالعرض الكليّ:** هو حدوث خلل اقتصاديّ ناتج عن انخفاض العرض الكليّ؛ بسبب مجموعة من العوامل ومنها: الاستخدام الكامل؛ أيّ وصول الاقتصاد إلى مرحلة يعتمد فيها على تشغيل كافة عناصر الإنتاج؛ ممّا يؤدي إلى عجز الجهاز الإنتاجيّ عن توفير كافة حاجات الطلب المرتفع. عدم كفاية الإنتاج؛ حيث قد يفقد المرونة الخاصة به، فلا يستطيع أن يوفر للسوق المنتجات مرتفعة الطلب؛ بسبب نقص العوامل الفنيّة للإنتاج أو استخدام وسائل إنتاجيّة قديمة لا توفر المتطلبات الحديثة للسوق. قلّة العناصر الإنتاجيّة، مثل المواد الأوليّة والموظفين.

٣. **ارتفاع التكاليف الخاصة بالإنتاج:** وهي ظهور زيادة بأسعار الخدمات والمنتجات بسبب زيادة التكاليف الخاصة بالإنتاج، وتُعرَّف زيادة تكاليف الإنتاج بأنّها ارتفاع أسعار الخدمات الخاصة بالعوامل الإنتاجيّة بمعدّل يفوق إنتاجها الحديّ، فتؤدي الزيادة الظاهرة بتكاليف العوامل الإنتاجيّة مع ثبات الإنتاج إلى ارتفاع التكلفة الإنتاجيّة الوحدويّة؛ ممّا يؤدي إلى زيادة السعر الخاص بالبيع، وإذا لم يرتفع سعر البيع يؤدي ذلك إلى انخفاض الأرباح.

٤. **الاعتماد على الخدمات والسلع المستوردة:** هو سبب يظهر في القطاعات الاقتصاديّة الصغيرة، والمتأثرة بالقطاعات الاقتصاديّة الأُخرى التي تعتمد على استيراد أغلب حاجاتها من الخدمات والمنتجات من الخارج، ويؤدّي ذلك إلى ظهور ارتفاع متسارع بأسعار هذه المنتجات والخدمات؛ ممّا يؤثر على أسعار بيعها التي ترتفع بالأسواق المحليّة.

٥. **الحروب والكوارث الطبيعيّة:** تؤثر الحروب والكوارث الطبيعية على الاقتصاد الخاص بالدول فتؤدي إلى تراجع الإنتاج وتقليل نسبة العرض؛ ممّا يؤدي إلى ظهور زيادة في معدّل التضخم، وينتج عن ذلك ارتفاع في المشكلات الاقتصاديّة العامة، مثل ظهور اضطرابات في العملة المحليّة، وظهور عجز في الميزانيّة.

٦. **تأثير الفوائد المصرفيّة:** حيث لا تحتفظ المصارف بكامل قيمة الودائع بل بنسبة صغيرة منها؛ ممّا يؤدي إلى صدور النقود الخاصة بالودائع بأضعاف كبيرة ينتج عنها ارتفاع في العرض النقديّ، والذي يساهم في ظهور التضخم النقديّ، والاعتماد على القروض الماليّة كوسيلة لتقليل الفجوة الظاهرة بين الطلب والدخل.

المطلب الثانى : أساليب معالجة التضخم

تختلف الأساليب والسياسات التي تستخدم عادة لمعالجة ظاهرة التضخم تبعا النوع التضخم والمجال الذي يظهر فيه وأسبابه فالبعض من الاقتصاديين الذين يفسرون التضخم على أنه ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة الطلب وما يترتب عليه من تدفق نقدي بصورة اكبر من المعروض السلعي ، يعتقدون أن معالجة التضخم تتطلب من الدولة والسلطات النقدية أن تتخذ أو تعتمد سياسيات نقدية ومالية انتقائية لمعالجة تلك الظاهرة الخطرة ، تلك السياسات التي تتمثل في جوهرها في الحد من التدفق النقدي ، كتقليص الأنفاق الحكومي ومعالجة عجز الميزانية ليس بإصدار المزيد من النقود و إنما من خلال طرح السندات الحكومية كوسيلة لسحب جزء من المعروض النقدي المتداول.

أما البعض الأخر فيرون بان التضخم يمثل ظاهرة هيكلية تنجم عن حدوث اختلالات هيكلية اقتصادية واجتماعية في الجسم الاقتصادي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية وأن التضخم الهيكلي ضرورة لابد منها في الاقتصاديات النامية وأنها ظاهرة ترتبط بالعرض أكثر من الطلب وعليه يرون أن السياسة الفعالة لمعالجة التضخم هنا تتمثل في التركيز على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل التي تعاني منها قطاعات الاقتصاد القومي ويمكن القول باختصار انه يمكن الحد من التضخم من خلال تنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية التالية:

أولا : وسائل السياسة المالية:

- أعادة توزيع الضرائب.
- أعادة توزيع النفقات.
- أعادة توزيع الدين العام.

ثانيا : وسائل السياسة النقدية:

-١الوسائل الكمية للسيطرة على الائتمان:

أ .تغيير نسبة الاحتياطي القانوني .

ب .تغيير معدل الخصم.

ج .عمليات السوق المفتوحة.

٢ -الوسائل الانتقالية للسيطرة على الائتمان.

المبحث الثالث

سعر الصرف

تكمن أهمية وزيادة الطلب علي العملات الأجنبية من أنه يعد طلباً مشتقاً من الطلب علي السلع والخدمات من الخارج، ولذلك فإن الطلب علي العملة الأجنبية مرتبط بالطلب علي الواردات من الخارج، وسعر الصرف هو حلقة الوصل بين بين العملة الوطنية للدولة المصدرة والعملة الوطنية للدولة المستوردة والتي بطبيعة الحال تختلف حسب كل دولة.

المطلب الأول : ماهية سعر الصرف

تعريف سعر الصرف:

سعر الصرف هو سعر عملة مقوم بعملة أخري، وبمعني آخر هو عدد الوحدات من العملة المحلية الأزمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية .

أنواع سعر الصرف:

أولا :سعر الصرف الاسمي:

وهو سعر صرف عملة بدلالة عملة أخري، ولكنه يخضع لقوي العرض والطلب في سوق صرف العملة خلال مدة زمنية محددة .وينقسم إلي نوعين هما:

سعر الصرف الرسمي وهو السعر الذي يتم التعامل به في الأسواق والتعاملات التجارية الرسمية.

سعر الصرف الموازي وهو وجود أكثر من سعر العملة حيث يتم التعامل بها في أسواق موازية غير رسمية كما يحدث في السوق السوداء.

ثانياً :سعر الصرف الحقيقي:

"وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية الأزمة لمبادلة وحده واحدة من السلع المحلية. "
ويعتبر حقيقياً لأنه يقيس الأسعار النسبية لكلا السلعتين المحلية والأجنبية مع تكافؤ القوة الشرائية.

ثالثاً :سعر الصرف التوازني:

هو ذلك السعر الذي يتماشى مع التوازن في الاقتصاد الكلي، إي انه بمثابة توازن لميزان المدفوعات عندما يكون معدل نمو الاقتصاد طبيعياً، فهو يحتاج إلي بيئة اقتصادية متزنة تماما ليس بها أي اختلالات في العرض والطلب اذ يجب تساوي الطرفين.

المطلب الثانى : العلاقة بين سعر الصرف والتضخم

يعد التضخم أحد أهم المشاكل الذي تهدد اقتصادات الدول، نتيجة فقدان العملية المحلية لقيمتها، وقوتها الشرائية، وما يترتب عليه من ارتفاع مستمر في الأسعار للسلع والخدمات المحلية، فالتضخم يتحكم في المعروض النقدي في الدولة، ومن جانبه تتحكم الدولة بحجم السيولة في السوق من خلال معدلات الفائدة، ويعتبر سعر الصرف من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تدل على قوة الدولة ومدى قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، فالتغيرات المفاجئة التي تحدث لقيمة العملة، تنتج عن تدهور قيمة النقود الناتجة عن التضخم.

ان هناك علاقه بين سعر الصرف والتضخم تكمن في تخفيض قيمه العملة ارتفاع سعر الصرف الاجنبي وهو يؤدي الى رفع الاسعار نتيجة ارتفاع اسعار الواردات بالعملة المحلية الان قوه التأثير على الاسعار المحلية و الفترة التي يستغرقها في تحقيق هذا التأثير لا يزال محل خلاف وذلك

بسبب قوه هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها نسبه الواردات الى اجمالي السلع المستهلكة ودرجه المنافسة في صناعه بدائل الواردات المحلية التي تختلف الاقتصاد الاخر حيث من المتوقع ان يزداد في تغيرات سعر الصرف مع زياده نسبه الواردات الى اجمالي السلع المستهلكة وزياده درجه المنافسة في الصناعة.

المصدر الثالث :يتمثل في اثر تغيرات سعر الصرف على تغير الاجور النقدية التي تؤثر على فاعليه سياسه سعر الصرف، ان اثار تخفيض قيمه العملة علي المتغيرات الاقتصادية الكلية يتوقف بنسبه كبيره على مدى استجابة الاجور الاسمية والاسعار؛ لذلك التخفيض فكلما ارتفعت الزيادة في الاجور بسبب تخفيض العملة كل ما قبل التغير في الاجور الحقيقية، ومع ارتفاع درجه ربط اثار الاجور مع المستوى العام للأسعار وفي ظل اقتصاد يميل الى الانفتاح سيكون اثر تغير سعر الصرف الاسمي على الاجور الحقيقية وعلى مستوى الانتاج وبناء عليه فان ربط الاجور بمؤشرات السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف.

وجدير بالذكر أن التضخم الذي يشير إلى الارتفاع والزيادة المستمرة في المستوي العام للأسعار خلال فتره زمنيه فان هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها محليا كما يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة. مما يقلل من مقدرتها في المنافسة الخارجية. وفي نفس الوقت فان الطلب على السلع المستوردة يتزايد مما يؤثر سلبا على حركه الحساب الجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات وبالتالي على استقرار أسعار الصرف.

علاقة التضخم بسعر الصرف:

يؤثر التضخم بشكل كبير على قيمة عملة الدولة وسعر صرفها مقارنة بالعملات الأخرى. ورغم أنه هناك عوامل كثيرة تؤثر في أسعار الصرف إلا أن للتضخم تأثيرا سلبيا واضحا على قيمة العملة وسعر صرفها. حيث أن هذا التأثير السلبي يأتي في الحين الذي لا يضمن فيه التضخم المنخفض سعرَ صرفٍ مناسب ولكن من المؤكد أن للتضخم المرتفع تأثيرا سلبيا.

يرتبط التضخم كذلك بأسعار الفائدة، والتي تؤثر هي الأخرى على أسعار الصرف. إن العلاقة بين أسعار الصرف والتضخم علاقة معقدة يصعب إدارتها. تحفز أسعار الفائدة المنخفضة الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي، ولها تأثير إيجابي –بشكل عام– على سعر صرف العملة. حينما يزيد إنفاق المستهلك وينمو الطلب ليتجاوز العرض فإن ذلك قد يتسبب في التضخم والذي لا يعتبر بالضرورة نتيجة سيئة. ولكن هذه الأسعار المنخفضة للفائدة لا تجذب الاستثمار الأجنبي على عكس أسعار الفائدة المرتفعة التي تجذب المستثمرين، ونتيجة لذلك يرتفع الطلب على عملة البلد وقيمته وسعر صرفه.

العوامل المؤثرة في تقييم العملات

تتحكم قوى السوق في تحديد قيمة أي عملة بناء على عوامل عدة كالتجارة والاستثمار والسياحة والمخاطر الجيوسياسية. فعلى سبيل المثال، حينما يزور السائح بلدا معينا فإنه سوف يضطر إلى دفع ثمن السلع والخدمات باستخدام عملة البلد المضيف، ولذلك فإن عليه أن يقوم باستبدال عملة بلده الأصلي بالعملة المحلية. لذلك فإن صرف العملات بهذه الطريقة يعتبر أحد عوامل الطلب على أية عملة. هناك عامل آخر من عوامل الطلب على العملات، وهو حينما ترغب إحدى الشركات الأجنبية بالتعامل التجاري مع شركة أخرى في بلد معين، فإنها سوف تقوم بدفع مستحقات الشركة الأخرى بعملة البلد الأصلي للشركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في بلد أجنبي قد يكون مغريا ومربحا، فيضطر المستثمر إلى التعامل بعملة البلد الأجنبي. كل هذه المتطلبات تخلق حاجة ماسة إلى العملات الأجنبية وبالتالي تسهم في زيادة حجم أسواق الصرف الأجنبي.

فيما يلي عرض للعلاقة بين التضخم وسعر الصرف من خلال عدة نقاط، تتمثل في:

أثر نظام سعر الصرف على التضخم.

أثر سعر الصرف الثابت على التضخم.

أثر سعر الصرف المرن على التضخم.

أثر تخفيض قيمة العملة على التضخم.

أولا –: أثر نظام سعر الصرف على التضخم:

فمنذ القدم يؤدي ربط سعر الصرف المحافظة على معدل تضخم منخفض بالنسبة لممارسي السياسة الاقتصادية، توفر أسعار الصرف الثابتة مستوى عالي من الصرامة بالنسبة للسياسات المالية والسياسة النقدية فرق سعر الصرف يمثل المصداقية من حيث التزام السياسات بالحفاظ على معدل الربط فانه على استعداد كبير للحفاظ على قيمه العملة التي تخفض من الاثار التضخمية عند تبني سياسات توسعيه وزيادة المعروض النقدي.

وبناء على دراسة قام بها صندوق النقد الدولي لمجموعه مختلفة من الدول توصلت الدراسة الى ان الدول التي اتبعت نظام سعر الصرف الثابت انت روحت فيها معدلات التضخم الى ٨٪ و ١٤٪للنظم الوسيطة و ١٦٪بالنسبة للنظام الحرة لأسعار الصرف.

ثانيا –: أثر سعر الصرف الثابت على التضخم:

–حركه تامة لراس المال.

–سياسة نقدية انكماشية .

–سياسة مالية توسعية.

عند تطبيق سياسه نقديه انكماشيه وسحب السيولة من السوق من قبل البنك المركزي او عند انتهاج الدولة سياسه ماليه توسعيه عن طريق زياده الانفاق الحكومي او خفض الضرائب ينتج عنه ارتفاع معدلات الفائدة في الداخل مقارنه بمعدلات الفائدة في الخارج مما يؤدي الى دخول رؤوس الاموال الأجنبية الى فائض في ميزان المدفوعات اي حدوث تضخم فيؤدي ذلك الى زياده الطلب على العملة المحلية ويدفع الى شراء العملة الأجنبية غير المرغوب فيها في السوق المحلي وبيع العملة الوطنية الذي يرتفع عرضها.

في حاله تبني سياسه نقديه انكماشيه وخفض السيولة النقدية او اتباع سياسه ماليه توسعيه ينتج عنه ارتفاع معدلات الفائدة الداخلية مقارنه مع معدلات الفائدة مع الخارج والذي يؤدي الى دخول رؤوس الاموال الأجنبية مما يؤدي الى حدوث تضخم ومن ثم زياده الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع قيمتها وبذلك انخفاض سعر الصرف لما يدفع البنك المركزي الى تثبيت معدل سعر الصرف في مستوى الاول وبالتالي تغطيه هذا الطلب الهام على النقد الوطني بواسطه القيام بيعه والرفع من كميه النقد المتداول في السوق.

ثالثا –: أثر سعر الصرف المرن على التضخم:

عندما يقوم البنك المركزي في تطبيق سياسه نقديه انكماشيه او تقوم المؤسسات المالية بتطبيق سياسه ماليه توسعيه يؤدي ذلك الى ارتفاع معدلات الفائدة المحلية مقارنه ب معدلات الفائدة في الخارج مما يترتب عليه تدفق لراس المال الاجنبي الذي بدوره يحقق فائضا في ميزان المدفوعات اي وجود حاله تضخم مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع على مستوى سوق الصرف الخارجي مما يساهم في خفض مستوى الاسعار الخارج بسبب ارتفاع في مستوى الاسعار الداخلية في الاسواق مما يؤدي الى انخفاض الطلب الكل على السلع المحلية و زياده الطلب على السلع الأجنبية وبالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلى نتيجة الزيادة في الواردات وانخفاض الصادرات مما يؤدى الانتقال الى التوازن الاقتصادي الى مستواه الاصلي.

عند تطبيق السياسة المالية التوسعية السياسة النقدية الانكماشية يؤدي ذلك الى ارتفاع معدلات الفائدة المحلية مقارنه مع معدلات الفائدة الخارجي ، يتواجد فائض في رصيد بيبي نتيجة توافق كميات هامه من رؤوس الاموال لتخطيط العجز المسجل على مستوى رصيد الميزان التجاري اي حدوث تضخم من النقطة به يؤدي الى الفائز الى تواجد طلب كبير على العملة المحلية نتيجة الارتفاع في أسعارها في الاسواق الدولية والذي يساهم فيه ظهور اثرين مختلفين:

(١قل مستوى الطلب الكلى .

(٢يسجل رصيد الميزان التجاري تراجعا.

فمن الملاحظ أن سعر الصرف يعتبر وسيله هامه في السياسة النقدية حيث ان تحقيق الاستقرار والارتفاع في سعر صرف العملة يساعد على التحكم الجيد في التضخم وانخفاض اسعار الواردات كما يستخدم سعر الصرف كوسيله الى جانب سعر الفائدة في استقطاب الاستثمار الاجنبي.

رابعا –: أثر تخفيض قيمه العملة على التضخم:

–١تخفيض قيمه العملة:

تجيء سلوكيات النقدية في الدولة اللي تخفيض قيمه العملة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية من اجل تخفيض متمثلة العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية العملة الأجنبية أي رفع سعر الصرف الأجنبي. ويتعلق تخفيض العملة الذي هو بمثابة قرار اداري من قبل السلطان قضية لتحقيق أهداف معينه فهو يتعلق بالعمل في سوق الصرف الاجنبي فقط، وله العديد من السلبيات منها أنه يرفع اسعار الواردات مما يؤدي الى التأثير على الدخل في يؤدي الى تفاقم وزيادة التضخم ويفرض على الدولة رفع اسعار الفائدة لجهاز رؤوس الاموال الخارجي وتفادي هروبها لفقدان العملة الوطنية قيمتها وهذا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

–٢أثر تخفيض العملة على التضخم.

عند تخفيض قيمه العملة يؤدي ذلك الى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤثر علي ميزان المدفوعات بطريقه معاكسه مما يؤدي الى فقد بعض المكاتب التنافسية الناجمة عن تخفيض قيمه العملة لذلك يتوجب على

السلطات ان تحتوي اثار التضخم الناجم عن انخفاض قيمه العملة فانتشار التضخم قد يؤدي الى ازاله جميع المكاتب الناجمة عن تخفيض قيمه العملة.

فعلى صعيد الدول الدول النامية التي تتسم بعدم مرونة جهازها الانتاجي بالإضافة الى وقوعها تحت ضغوط التضخم هناك سياسه لتمويل العجز يؤدي الى زياده الطلب على صادرات الدولة النامية الى ارتفاع الاسعار دون زياده الكميه المصدرة من السلع خاصه المواد الأولية مما يؤدي الى عكس اثر انخفاض قيمه العملة بالنسبة للأجانب ومن ثم فان تخفيض العملة لا يحسن من وضع ميزان المدفوعات فقد يؤدي الى فقدان الثقة في العملة المحلية و زياده الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية مما يؤدي الى تدهور مضاعف لقيمه العملة المحلية مما يزيد الضغوط التضخمية وفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.

-٣التخفيض وأثره على حركه رؤوس الأموال.

من ضمن الاساليب الرئيسية والمهمة التي تدفع الافراد الى تحريك رؤوس اموالهم بين الدول هو التخفيض في قيمه العملة فعندما يتوقع الأفراد بأن الدولة تتخذ مثل هذه الاجراءات فإنهم يسعون الى تحريك اموالهم في دول اخرى وذلك لتجنب الخسارة المحتملة من بسبب التخفيض.

-٤التخفيض وأثره على مستوى الأسعار.

إن تخفيض قيمه العملة يعتبر بمثابة مصدرا لارتفاع الاسعار المحلية من خلال ما يلي:

ان ارتفاع اسعار الواردات انخفاض الصادرات نتيجة تخفيض قيمه العملة يؤدي الى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الارتفاع في الطلب سيكون على جانبين وهما:

*الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محليه بديله عن الاستيرادات التي ارتفعت أسعارها.

*الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضا بعد ان اصبحت أرخص من السابق.

٥-أثر التخفيض على الصادرات والواردات.

الأثر على الصادرات.

قد ترغب الدول النامية الى تحسين ميزان مدفوعات ها من خلال تخفيض قيمه العملة وذلك من خلال امكانيه الزيادة في حجم الصادرات مما يؤدي الى زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة والحد من الواردات اي تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الاجنبي ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي ومدى مرونة الطلب على الصادرات.

الأثر على الواردات.

تؤدي سياسة تخفيض العملة ارتفاع أسعار الواردات مقاومه بالعملة المحلية مع افتراض ثبات العملة الأجنبية ما ترتب عليه انت فاضي الطلب على الواردات وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية مما يؤدي الى تحسين الميزان التجاري والقدرة على تسويه العجز في ميزان المدفوعات وذلك في ظل شروط أهمها، مرونة العرض الخارجي للواردات، ومرونة الطلب الداخلي على الواردات.

أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم.

تؤدي زيادة أسعار صرف العملات الأجنبيّة إلى ارتفاع معدلات التضخم، حيثُ يزداد التضخم كثيرًا نتيجة لزيادة كمية السيولة النقديّة، إذ تساهم السيولة النقديّة بشكل أكبر على معدلات التضخم من سعر الصرف، وبالمقابل يكون للتضخم تأثير سلبيّ كبير على قيمة العملة وسعر الصرف الأجنبيّ.

ومن الجدير بالذكر أنّ انخفاض معدل التضخم لا يساعد في الحفاظ على سعر صرف مناسب، ولكنّه يُعدّ عاملًا مهمًّا مؤثرًا، وذلك من خلال دوره في النمو الاقتصاديّ، والميزان التجاريّ الذي يعكس مستوى الطلب على سلع وخدمات الدولة، وأسعار الفائدة، ومستوى ديون الدولة على قيمة عملة معينة وسعر صرفها بالنسبة لعملات البلدان الأُخرى.

تتغير أسعار الصرف نسبيًّا باستمرار، خاصة في العالم الحديث للعملات الورقيّة، حيثُ لا يوجد أيّ قيمة جوهريّة للعملات، إذ ترتبط قيمة عملة البلاد وسعر صرفها في سعر الذهب، حيثُ يمكن استبدال العملة

به، وتتمثل القيمة المثلى والوحيدة لعملة أيّ بلد في قيمتها المتصورة بالنسبة للعملات الأخرى أو قوتها الشرائيّة .تؤثر نسبية هذه العملات على المدخلات في الدولة، مثل التضخم وسعر صرف العملة، كما قد يكون معدل التضخم في بلد ما يعتبره الاقتصاديون مرتفعًا بشكل عام، ولكن إذا كان لا يزال أقلّ من معدل تضخم بلد آخر، يمكن أن تبقى القيمة النسبيّة لعملتها أعلى من عملة البلد الآخر .

أثر أسعار الفائدة على سعر الصرف والتضخم:

يرتبط التضخم ارتباطًا قويًّا بأسعار الفائدة التي يمكن أن تؤثر بشكل أساسيّ على أسعار الصرف، حيثُ تقوم العديد من البلدان بمحاولة الموازنة بين أسعار الفائدة والتضخم، ولكن تبقى العلاقة المتبادلة بينهما معقدة ويصعب إدارتها في أغلب الأحيان، وفيما يأتي توضيح التأثير...

تأثير سعر الفائدة على الإنفاق الاستهلاكي وسعر الصرف:

تحفز أسعار الفائدة المنخفضة الإنفاق الاستهلاكيّ، والنمو الاقتصاديّ، حيثُ تزيد من سعر الصرف، وفي حال زاد الإنفاق الاستهلاكيّ إلى الحد الذي يتجاوز فيه الطلب العرض، يحدث التضخم.

تأثير سعر الفائدة على النمو الاقتصاديّ والتضخم:

يؤدي زيادة أسعار الفائدة على إبطاء حركة النمو الاقتصاديّ، وهذا ما تلجأ له البنوك المركزيّة لتجنب ارتفاع الأسعار أكثر من اللازم، وكذلك لتجنب انخفاض القوة الشرائيّة، وبالتالي السيطرة على التضخم وانخفاضه .

تأثير سعر الفائدة والتضخم على قيمة العملة:

تميل أسعار الفائدة المرتفعة إلى جذب الاستثمار الأجنبيّ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة بلد معين فترتفع قيمتها، على عكس أسعار الفائدة المنخفضة التي لا تجذب أيّ استثمار.

الخاتمة :

أولا : النتائج.

١- توجد علاقة طردية ذات أثر معنوي بين سعر الصرف والتضخم ، وبالتالي يؤثر على التغيرات في سعر الصرف تضطر الحكومة الى التحكم في سعر الفائدة للتأثير على معدل التضخم، وذلك من أجل التحكم وضبط الاقتصاد القومي وتشجيع الاستثمار الذي ينعكس إيجابيا على قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

٢- يختلف تخفيض قيمة العملة عن انخفاض قيمة الأسعار فالأول يحدث وفقا لرغبة الحكومة أما الأخر يحدث تلقائيًا.

٣- لتخفيض قيمة العملة آثار قوية على قطاعات مختلفة كالصادرات والواردات، وحركة رؤوس الأموال.

ثانيا : التوصيات.

١. يجب على الدولة اصدار كمية النقود المناسبة للسلع والخدمات وعدم التمادي بإصدارها بدون مقابل، لعدم الوصول لمستويات عالية من التضخم، تضر بالاقتصاد القومي.

٢. لابد من تماشي سياسة سعر الصرف مع باقي السياسات الاقتصادية الأخرى.

٣. لابد من المرونة في استخدام السياسة النقدية اللازمة للتحكم في التضخم.

٤. ضرورة التنسيق بين البنك المركزي والمؤسسات المالية؛ لضمان مدى كفاءة السياسات المتخذة للحد من التضخم وقدرة سعر الصرف على أن يعكس قدرة منافسة الدولة في الأسواق العالمية.

عرض تقديمي لظاهرة التضخم :

تعريف التضخم :

(يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما) .

من خلال التعريف السابق نجد أن هناك شرطان لوجود ظاهرة التضخم هما :

الشرط الأول : أن يكون الارتفاع في أسعار كافة السلع والخدمات وليس بعضها وهذا هو الذي تعنيه كلمة المستوى العام للأسعار .

الشرط الثاني : أن يكون ارتفاع الأسعار ملموس وواضح (في الغالب أكثر من 5%) وأن يستمر لفترة زمنية طويلة .

حيث أن معدلات التضخم التي تقل عن 5% تعتبر ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار ولا تترك أثراً ملموساً على القوة الشرائية للنقود (purchasing power) ولن تشكل عبئاً حقيقياً على دخول الأفراد ولن يشعر بها عامة الناس.

كيفية حساب معدل التضخم :

يتم حساب معدل التضخم في أبسط صورة عن طريق المعادلة التالية :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

مثال : إذا كانت تكلفة البضائع 450 دينار عام 2008 ، و400 دينار عام 2007 فأوجد الرقم القياسي لتكلفة السلعة (معدل التضخم) لعام 2008م .

الإجابة :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{450 - 400}{400} \times 100 = 12.5\%$$

تصنيف التضخم Classification of Inflation :

وفقاً لمعيار الأثر الملموس للتضخم يمكن تصنيف التضخم إلى ثلاث أصناف هي :

1. التضخم المعتدل أو الزاحف أو المتوسط .
2. التضخم المتسارع .
3. التضخم الجامح

ويمكن الحديث بإيجاز عن كل نوع من الأنواع السابقة :

1.التضخم المعتدل : Moderate Inflation : وهو يسمى كذلك بالتضخم الزاحف **Creeping Inflation** : ويتميز هذا التضخم بأنه تضخم بمعدل بسيط ويتزايد ببطء وهو في العادة لا يصل إلى حاجز المنزلتين العشريتين أي لا يصل نسبة 10% ، لذلك لا يوجد لهذا النوع آثار سلبية واضحة على الاقتصاد القومي .

2. التضخم المتسارع Galloping Inflation :

ويمثل هذا النوع تزايد مستمر ومتضاعف في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية بسيطة يزيد فيها معدل التضخم عن 10% .

3. التضخم الجامح Hyper Inflation :

وهو يشكل زيادة كبيرة وضخمة في الأسعار قد تصل أربع منازل عشرية، كما حدث في البرازيل حيث وصل التضخم عام 1995 إلى 2148% .

بعض النتائج المترتبة على وجود التضخم المتسارع أو التضخم الجامح في دولة ما :

1- فقدان هذه الدولة مصداقية التعامل في عملتها داخلياً وخارجياً.
2- يصبح من المفيد للأفراد دوماً الاحتفاظ بأصول ملموسة بدلاً من الاحتفاظ بالنقود، ومن هنا يتحول الأفراد نحو شراء العقارات والاستثمارات الملموسة ويحجمون عن الايداع في البنوك أو الاحتفاظ بالنقود السائلة .
3- في حالة وجود سوق رأس مال حقيقي للأسهم في تلك الدولة يصبح من الأجدى الاستثمار في الأسهم بدلاً من الايداع في البنوك. حيث أن التضخم يسبب ارتفاع أسعار الأسهم في تعويض إلى حد ما الخسائر التي تنجم عن الاحتفاظ بالأموال السائلة .

أسباب وأنواع التضخم Types of Inflation :

هناك أربعة أسباب رئيسية للتضخم وهي تمثل أنواع التضخم في الأدبيات الاقتصادية:-

النوع أو السبب الأول هو التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يعرف بتضخم سحب الطلب Demand Pull Inflation .

النوع الثاني فهو التضخم العائد للنفقة أو م يعرف تضخم دفع التكلفة Cost Push Inflation .

النوع الثالث فهو نوع ينجم عن السببين السابقين سوياً، ويسمى التضخم المشترك Mixed Inflation.

النوع الرابع التضخم المستورد Imported Inflation وفيما يلي سنناقش كل سبب على حدة .

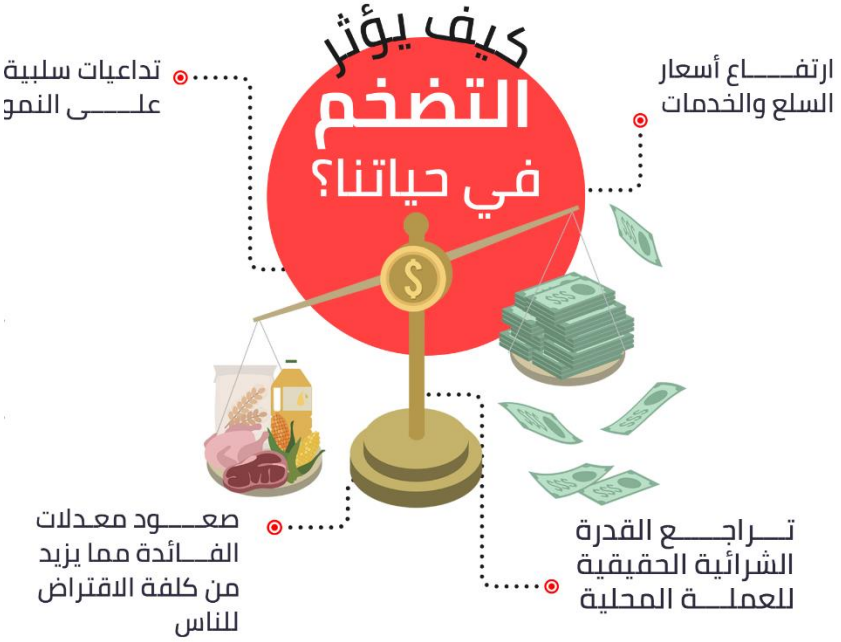
كيف يؤثر
التضخم
في حياتنا؟
تداعيات سلبية
علـــــى النمو
ارتفـــــاع أسعار
السلع والخدمات
صعـــود معدلات
الفـــائدة مما يزيد
من كلفة الاقتراض
للناس
تـــراجـــع القدرة
الشرائية الحقيقية
للعملـــة المحلية

CNBC
عربية
التضخم في مصر
أدنى مستوى في 14 عاما
المتوسط السنوى لمعدل التضخم
٪6.9
٪10.1
٪11
٪10.2
٪23.5
٪20.9
٪13.9
٪5.7
2012
2011
2013
2012
2014
2013
2015
2016
2016
2017
2017
2018
2018
2019
2019
2020
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

معدل التضخم خلال عام 2019/2020 يحقق أفضل مستوى له منذ 14 عاماً بفضل نجاح السياسة النقدية فى احتواء الضغوط التضخمية والسيطرة على الأسعار

انخفاض معدل التضخم العام ووصول التضخم الأساسى لمستوى قياسى على الرغم من التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا

*معدل التغير فى الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين

**مشتق من الرقم العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً والسلع الغذائية الأكثر تقلباً وهى الخضروات والفاكهة

معدلات التضخم على أساس سنوى لحضر الجمهورية

المصادر

معدل التضخم الأساسى** يسجل أفضل مستوى له منذ إطلاقة المؤشر

بالرغم من أزمة كورونا وسيناريوهات ارتفاع التضخم العالمى..

مصر تنجح فى خفض معدل التضخم للسنة الرابعة على التوالى

مصر تتصدر دول الأسواق الناشئة فى خفض معدلات التضخم

الدولة تنجح فى الحفاظ على معدلات التضخم قرب مستهدفات البنك المركزى

المصدر وزارة المالية - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - البنك المركزى المصرى

المراجع:

١- فؤاد هاشم ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، القاهرة، دار النهضة العربية،.١٩٦٩

٢- سليمان مجدي،علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام ، القاهرة ، مصر، غريب للطباعة والتوزيع ،.٢٠٠٢

٣- العبد الله الكفري، مصطفي، التضخم كظاهرة اقتصادية تتوضح بارتفاع الاسعار، الحوار المتمدن ، ٢٠٠٤.

٤- عناية غازي، التضخم المالي، مصر، مؤسسة شباب الجامعة ،. ٢٠٠٦

٥- محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،.٢٠٠٥

٦- عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن ،.٢٠٠٢

المراجع:

١ _ويكيبديا .

٢ _مكتبة نور .

٣ _المعرفه.

٤ _موضوع .

٥ _مكتبة عين الجامعه .

https://mawdoo٣.com/%D٩٪٨٥%D٨٪A٧_%D٩٪٨٧%D٩٪٨٨_%D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٨٪AA%D٨٪B٦%D٨٪AE%D٩٪٨٥_%D٨٪A٧٨٢